النظام المصرفي بعد الإصلاحات

أ .مصطفى عبد اللطيف
جامعة ورقلة
أ. بلعور سليمان
المعهد الوطني للتجارة

خلاصة: سجلت فترة الثمانينات صعوبات عديدة على المستوى الاقتصادي بشكل عام، وخاصة على مستوى المؤسسات العمومية، و على مستوى الجهاز المصرفي الذي عجز بأطره القانونية والمالية عن تعبئة وجمع المدخرات وتمويل الاقتصاد الوطني، فكان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي وحتمية الإصلاحات.

وكنتيجة لذلك أدخلت تغييرات على سير المنظومة المصرفية و المالية، حيث صدر القانون المصرفي **86-12** بتاريخ **19** أوت **1986** ووضع مخطط وطني للقرض، و في سنة **1988** تم الشروع في إصلاحات اقتصادية واسعة بصدور القانون **88-01** في: **12** جانفي **1988** الذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، تم صدور قانون النقد والقرض **10/90** في **14** أفريل **1990** والذي وضع الأسس الجديدة للدخول في اقتصاد السوق، و نظَم الجانب النقدي و المالي وفتح القطاع البنكي للمنافسة، و هذا ما سنتعرض له في هذه المداخلة من خلال العناصر التالية:

تمهيـــد

سجلت فترة الثمانينات صعوبات عديدة على المستوى الاقتصادي بشكل عام، وخاصة على مستوى المؤسسات العمومية، و على مستوى الجهاز المصرفي الذي عجز بأطره القانونية والمالية عن تعبئة وجمع المدخرات وتمويل الاقتصاد الوطني، فكان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي وحتمية الإصلاحات.
وكنتيجة لذلك أدخلت تغييرات على سير المنظومة المصرفية و المالية، حيث صدر القانون المصرفي 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 ووضع مخطط وطني للقرض، و في سنة 1988 تم الشروع في إصلاحات اقتصادية واسعة بصدور القانون 88-01 في: 12 جانفي 1988 الذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، تم صدور قانون النقد والقرض 10/90 في 14 أفريل 1990 والذي وضع الأسس الجديدة للدخول في اقتصاد السوق، و نظَم الجانب النقدي و المالي وفتح القطاع البنكي للمنافسة، و هذا ما سنتعرض له في هذه المداخلة من خلال العناصر التالية:
إصلاحات نظام التمويل بعد 1986.
مخطط الجهاز المصرفي و المالي بعد عام 1990.
أداء البنوك في ظل المحيط الاقتصادي الجديد.
السياسة النقدية و السوق النقدي.

1. إصلاحات نظام التمويل بعد 1986

1-1- الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و حتمية الإصلاحات

تميزت سنوات الثمانينات بأزمات منها: انفجار أزمة الديون سنة 1982 و أزمة النفط سـنة 1986 ،هذه الوضعية أثرت على الاقتصاد الجزائري الذي اعتمد في طرق تسييره خلال سنوات 70 و80 على مبدئين أساسيين هما[1]: التخطيط و الأولوية العمومية للبنوك و المؤسسات.
وقد كانت آثار و انعكاسات هذه الوضعية على المستوى الاقتصادي والنقدي كما يلي:
إن السياسة المختارة التي ركزت على الصناعة وأهملت الفلاحة أدت إلى تطور مختل فـي بنيـان الاقتصاد، وتراجع الفلاحة أمام النمو المتزايد للسكان، فتضاعف حجم التبعية للسوق الخارجية فـي استيراد المواد الغذائية.
وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات والتي تمثل أكثر من 95% من إيرادات التصدير، فانخفاض أسعار البترول أدت تقريبا إلى [2]: انخفـاض 50% مـن معدلات التبادل وإيرادات الميزانية وعجز الميزانية بـ: 13.7% من النـاتج الـداخلي الإجمـالي سنـة 1988 و ارتفع معدل خدمات المديونية من 35% إلى 78% بين 85 و1988.
وقد انخفضت إيرادات المحروقات من مستوى 12.72 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار أي بنسبة 43% مما أثر على ميزان المدفوعات، وضغط البطالة الذي وصل معدلها إلـى 20.1% سنة 1988، انخفاض الاستهلاك الحقيقي في سنوات 86 و 87 مسـجلا نسـبة -5.8%، -7.4% نتيجة انخفاض الإنتاج الحقيقي الذي سجل -1.1%، -2.1%، -2.9% لسـنوات86، 87 ، 88 على الترتيب[1].
ففي ظل غياب المنافسة وضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات وعجز الدولة عن مواصلة الاستمرار في سياستها الاقتصادية حتَمت ضرورة الإصلاح وتحرير الاقتصاد الوطني والانطلاق في عمليـة التنمية، و هو ما شرعت فيه الجزائر بداية من هذا التاريخ في الانفتاح على الاقتصاد العـالمي و بداية التخلي عن نمط اقتصادي لم يثبت نجاعته و إصلاح اقتصادي شامل، وإعـادة النظـر فـي السياسات الاقتصادية بصفة عامة من حيث الضبط وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد بعد ما كانت مغيبة خلال الفترة السابقة.

2.1 إصلاحات عام 1986 و مساعي اللامركزية

ارتكزت الإصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة على الجوانب التالية:
توقيف و إلغاء الوصاية على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
سياسة جبائية تتكيف مع الظروف الجديدة.
ترقية المنافسة.
ترقية المؤسسات الصناعية و المالية.
تشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي.
ترقية الصادرات خارج المحروقات.

---

(1) Riad Benmalek,la reforme du secteur bancaire en algérie,www.biu-toulouse.fr/uss/scd/memoire/reforme.html (28/04/2002), P :23.

(2) IBID, P : 30.

(1) دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصاد، جامعة الجزائر (غ.م)، 1997، ص:177.

إذن تدابير اللامركزية ركَزت على تليين النظام الموجود، فهنا كبداية لاستقلال النظام البنكي عـــن تدخلات الخزينة خاصة في تمويل الاستثمارات، ولامركزية جزئية لسلطات القرار الاستثماري.
حالة الجهاز الصرفي: أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به[2].
فالضغوطات الاقتصادية كبيرة، وعجز المنظومة المصرفية عن جمع وتعبئة المدخرات من جهـــة وتمويل الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، لم تساهم بما فيه الكفاية في تحديد الاحتياجات وتحقيـــق الأهداف بسبب قرارات التسيير الإداري، ولم يكن البنك المركزي هيئة فعلية للإشراف على نظـــام التمويل وتسيير السياسة النقدية، ولم يكن سوى قاعدة خلفية لإمداد الخزينة بالأموال الكافية، وإعادة تمويل البنوك، فأصبحت الإصلاحات ضرورية.
محتوى الإصلاح: في 19 أوت 1986 صدر قانون مصرفي جديد، وضَح دور البنـــك المركـــزي والبنوك التجارية على ضوء التوجه نحو اقتصاد السوق، كما أدى إلى اعتمـــاد مخطـــط وطنـــي للقرض.

3.1 الإصلاحات المالية عام 1988

بعد أقل من سنتين من إصدار القانون 86-12، شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيـــق برنـــامج إصلاحي واسع مسَ مجموع القطاعات الاقتصادية، خاصة المؤسسات العمومية، فمنح القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية بشكل جلي مفهومي الفائدة والمردودية بغرض إعادة الاعتبار للمؤسسات، و أكد القانون على الطابع التجـــاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية، و شكّلت المصادقة على القـــانون 88-01 و 88-04 بالنســـبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكون بعضها تابع للقطاع العمومي، وانتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة والتدخل في السوق طبقا لقواعد المتاجرة، ويذكر هذا القـــانون أن مؤسســـات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية ويسمح لها باللجوء إلى القروض متوسطة وطويلة الأجـــل في السوق الداخلية والخارجية، لهذا يمكن أن نقول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات عموميـــة اقتصادية قد تمت فعلا سنة 1988[1].
ونتيجة لهده الإصلاحات أصبحت الوظيفة الأساسية للبنوك هي جمع المـــوارد وضـــمان التوجيـــه الامثل لها ثم اعادة النظر في العلاقات التي تربط بين مؤسسة الاصـــدار بالخزينـــة اذ اصـــبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقررها مسبقا المخطط الوطني للقرض[2]، وبالتالي بداية انسحاب الخزينة من سياق تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، وبالتالي الاعتبار لوظائف النظام البنكي، وانخفاض دور الخزينة في التمويل.

2. مخطط الجهاز المصرفي والمالي بعد عام 1990

2.2 أزمة النظام البنكي

---

[2] محمود حميدات،مدخل للتحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1996، ص137.
[1] نفس المرجع، ص: 138-141.
[2] نفس المرجع، ص:138.

فرض المنعطف الحاسم لاقتصاد السوق القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القـــائم علـــى المديونية والتضخم بسبب الانحرافات و الإختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني و التي تميَزت بانحراف الادخار الموازني المعتمد على الجباية
و التسربات باتجاه الأسواق غير الرسمية و المديونية الخارجية، أما توجهات النظام البنكـــي فـــي توزيع القروض فتميزت بما يلي[3]:
الآجال الطويلة في الإجابة على طلبات التمويل.
العقلنة النسبية والتميز.
أقدمية العلاقات وتحليل الأخطار
الأهمية الجزئية للقطاع الخاص.
العدد والحجم المحدود للقروض في الأجلين المتوسط و الطويل.
عدم وجود صيغ للقروض المطابقة للجهات، القطاعات (زراعية، عقارية، تجارية، خارجيـــة....) وللنشاطات النوعية (استثمار، استغلال، استيراد، تصدير،......).
البنك الجزائري لا يقدم منتوجات متنوعة وجذّابة بالمقدار الكافي.
هذه الوضعية أدت إلى وجود إختلالات وأزمات تتعلق بمخطط المردودية، مخطط التنظيم وســير النظام البنكي[4]:
أزمة مخطط المردودية: التنظيم السابق حدد توزيع القرض، ولكن الصعوبات الاقتصادية والماليـــة للمؤسسات العمومية بيًنت خطورة مخطط المردودية المؤسس على نوع واحد من القرض (قرض المؤسسة)والذي رهن المؤسسات.
أزمة مخطط التنظيم: محاولات تحسين المردودية البنكية أوقفت بسبب ثقل مخطط التنظيم المطبـــق عن طريق النظام البنكي، والذي يتميز في القيام بكل الأعمال وعدم التخصص والتسيير المركـــزي إلى أعلى درجة، وعدم فتح القطاع للمنافسة أدى إلى حجر النظام البنكي.
أزمة سير النظام البنكي: أقيمت الوساطة البنكية حول العلاقة بنك-مؤسسة، هذه العلاقة أدت إلـــى استبعاد كل علاقة نقابية بين البنوك، هذا مع تطبيق القواعد السابقة أدى إلى خطر قيد النشاط البنكي في التوجه نحو المشاريع الاستثمارية.

2.2 قانون النقد و القرض 90-10

على الرغم من التعديلات التي أدخلت على القانون المصرفي بعد عام 1986 اتضح أنها لا تتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، فجاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 المؤرخ فـــي 14 أفريل 1990 و الذي أعاد التعريف كلية
لهيكل النظام المصرفي الجزائري، و جعل القانون المصرفي الجزائـــري فـــي ســـياق التشـــريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى لا سيما البلدان المتطـــورة، فوضـــع التعريـــف بالقانون الأساسي للبنك المركزي ونظّم البنوك والقرض في آن واحد، فهو[1]:
يجعل هيكلة النظام المصرفي أرضية لعصرنته.
يعطي للبنك المركزي استقلاليته.
يمكن للبنك المركزي من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.
يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.
أهداف قانون النقد و القرض: يسعى قانون النقد والقرض إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

---

(3) CNES, (page consultée le : 15/05/2002), problématique de la réforme du Système bancaire algérienne, 23/02/1999,
[En ligne], www.cnes.dz/bases/bibliocnes/cneshtm/plein16/BK25.htm
(4) Riad Benmalek, opcit, P: 50.51.

(1) محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 141- 142.

إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.
محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
تعويض عوامل الإنتاج.
وضع نظام مصرفي عصري وفعَال في تعبئة وتوجيه الموارد.
عدم التميز بين الأعوان الاقتصادية في منح القروض.
الأجهزة الجديدة في هذا القانون:
هيئة إدارة ومراقبة البنك المركزي .
مجلس النقد والقرض.
اللجنة المصرفية.

وقد فصل قانون النقد والقرض بين دائرة الخزينة والدائرة البنكية ووضع حدا لتمويل عجز الخزينة عن طريق تسبيقات البنك المركزي او عن طريق اجبار البنوك التجارية بالاكتتاب في سندات الخزينة، ويستطيع البنك المركزي حسب المادة 78 من القانون أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوم على أساس تعاقدي في حدود 10% من الإيرادات العادية للدولة، على أن تسدَد تسبيقات البنك المركزي إلى الخزينة حسب المادة 213 في أجل 15 سنة، وبالتالي انسحبت الخزينة من دائرة القرض.

إذًا فعقب إعادة الهيكلة المالية للنظام المصرفي اضطرت الخزينة إلى تسديد حوالي 100 مليار دج كديون لمدة 15 سنة مما يجبرها على تخفيض النفقات الإدارية وتجميع الإيرادات بأكثر صرامة،وبالتالي تسترجع وظيفتها كأمين لصندوق الدولة[1].

3.2 مهام وعلاقات بنك الجزائر

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2]، وحدَد هذا القانون مهام وصلاحيات بنك الجزائر وعلاقاته مع البنوك والمؤسسات المالية وبذلك استرجع امتيازاته كمؤسسة اصدار واخل تنظيما جديدا للضوابط والنسب التي فرضت على البنوك المتابعة ووضع اللوائح التبصيرية ودراسة الأهلية والقابلية والاستمرار.

أما فيما يخص الابتكارات فقد أدخل القانون مؤسسات، أدوات وميكانزمات السوق الغير معروفة سابقا في الجزائر في مجال عرض و طلب رأس المال وأظهرت ترتيباته بروز أنشطة مع ذلك تقليدية في البنك، و سجلت في محوري التدخل الوساطة البنكية والأسواق المباشرة (نقدية، مالية، الصرف)، و قامت البنوك بفتح العديد من الأنشطة المالية الجديدة التي ستطور الوساطة إلى المالية الإجمالية و المرونة[3].

3.أداء البنوك في ظل المحيط الاقتصادي الجديد

1.3 وضعية النظام المالي و متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق

---

(2) - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، حالة النظام الضريبي الجزائري 88-1995، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، أفريل 1995، ص: 278.

- Hocine Benissad,Algerie restructuration et réformes économiques 79-93 , opu, 1994 ,P : 124.

(1) علي بطاهر، مرجع سابق، ص: 161.

(2) المادة 11 من قانون 90-10 في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض، جريدة رسمية رقم: 18.

(3) Riad Benmelk, opcit, P: 39.

إن نجاح التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يحتاج إلى تطوير المؤسسات الضرورية وقيام الحكومات بدورها الملاءم، و إن المقومات الأساسية لنجاح ذلك هي وضع برامج للاستقرار الاقتصادي و التصحيح الهيكلي، و يعني الانتقال إلى اقتصاد السوق(4):

تحرير النشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق إلى جانب إعادة تخصيص المـوارد لأكثـر الاستخدامات فاعلية.

استخدام أدوات غير مباشرة متجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي.

تحقيق إدارة فعَالة للمشروعات وكفاءة اقتصادية و يكون ذلك من خلال الخوصصة.

فرض قيود مشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة.

إرساء إطار مؤسسي وقانوني.

و لا يكتمل التحول إلى اقتصاد السوق حتى تقوم مؤسسات مالية جيدة التطور و توجهها حـوافز ملاءمة.

فالانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع قطاع مصرفي متطور يتعامل على أساس علاقات جيدة مع باقي القطاعات الاقتصادية، و لكن القطاع المالي الجزائري يبقى ضعيفا نظرا للخصائص التالية التي يتميز بها(1):

عجز في التسيير (التنظيم، التأطير، ضبط التحول).

عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية.

عجز نظام الإعلام، التسويق و الاتصال.

غياب المنافسة، التأخر في التحديث خاصة التكنولوجي.

ويتميز كذلك بضعف دوره في الوساطة المالية و اقتصار نشاطه في القيام بالوظـائف المحاسـبية كتسجيل حركات التدفقات النقدية، إعادة الخصم و تسيير حسابات المؤسسات العمومية، ضعف دور الجهاز المالي في جمع الادخار، و الاعتماد الكبير على موارد الإصـدار النقـدي و الاقتـراض الخارجي في ظل غياب سوق نقدي.

2.3 الإجراءات الداخلية لإصلاح البنوك

تخضع البنوك إلى ثلاثة أشكال من التنظيم و العمل(2):

بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية: تخضع لقانون رؤوس الأموال السوقية و تخضع للتوجهـات المالية للدولة.

بصفتها بنوك أولية: خاضعة لقانون النقد والقرض و توضع تحت إشراف الدولة المنظمة.

بصفتها شركات أموال: تستجيب لضوابط القانون التجاري و المدني.

فنتيجة لأن عمليات إعادة التمويل مضمونة أمام بنك الجزائر، و غياب إستراتيجية واضحة لتعبئـة الادخار، و عدم تطوير وسائل التسيير و الرقابة الداخلية لها، وضعف تشكيلة محافظ البنوك حيـث أكبر حصة فيها تتكون من حقوق غير فعَالة مما أثر سلبا على مردودية البنوك و أضعف فعاليـة الوساطة المالية لذلك ثم اقتراح مخطط إصلاح و إجراءات داخلية تعتمد على إعادة هيكلة البنـوك، التطهير التدريجي لمحافظها، تصفية بعض الحقوق، تنشيط دورها وتطوير وسائل العمل و الإعلام لمنافسة البنوك الأخرى، و الهدف الإجمالي هو تحسين نتائجها في المدى البعيد.

(4) أوليه هافرليسشين و توماس وولف، محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ص: 12 + فيتر تانزي، التحول الاقتصادي و الدور المتغير للحكومة،

ص: 20-23، مجلة التمويل و التنمية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي، عدد 2، جوان 1999.

(1) C.N.E.S, problématique de la réforme du Système bancaire Algérienne, opcit.

(2) IBID.

أما الإجراءات الكلية التي قامت بها الدولة فهي[3]:
إعادة الاعتبار La Réhabilitation: أدخل قانون النقد والقرض إعادة اعتبار مزدوجة، تتعلق الأولـــى بالنقد وبالتالي السلطة النقدية والأخرى تتعلق بالبنك بصفته مؤسسة بنكية،و هدف إعادة الاعتبـــار للبنوك هو خلق جو مناسب للادخار والاستثمار والنمو.
المحاور الكبرى لإعادة الهيكلة البنكية: استبعد نموذج التخطيط المركزي الخطر البنكـــي وأجبـــر البنوك على إعادة التمويل مما كان له آثارا سلبية على فاعلية القطاعات الحقيقية، لذلك أصبح النظام البنكي بعد سنوات 90 في مواجهة[1]:
التنظيم الحذر لهذه الأنشطة.
تنظيم إعادة التمويل عن طريق السوق و الادخار.
فتح السوق للمنافسة الخاصة.

3-3- الإجراءات الخارجية في إصلاح البنوك – قواعـــد الحيطـــة والحـــذر وإدارة المخاطر المصرفية

يعتبر التنظيم الحذر للأخطار محورا أساسيا في إستراتيجية البنوك المركزية لضـــمان اســـتقرارية الأنظمة المصرفية، حيث يسهر بنك الجزائر على رقابة مدى التزام البنوك والمؤسســـات الماليـــة بالحد الأدنى من قواعد الحيطة والحذر المطبقة عليها والتي تسمح لها بتحليل مستمر لمردوديتهـــا، ملاءتها، سيولتها، مرونتها وتكيفها مع المحيط التنافسي الجديد.
والمخاطر المصرفية: خطر القرض، خطر السيولة، خطر معدل الفائدة وخطر سعر الصرف.
قواعد التنظيم الحذر: يحدد قانون النقد والقرض ويلزم البنوك والمؤسسات المالية في حدود الشروط التي يضعها مجلس النقد والقرض باحترام قواعد التسيير المتعلقة بضمان سيولتها وملاءتها لاسيما احترام نسب تغطية وتوزيع الأخطار.
و قواعد التنظيم الحذر التي وضعها بنك الجزائر يهدف من خلالها إلى:
التحكم في الأخطار المصرفية بمختلف أنواعها مع التركيز أكثر على خطر القرض.
احترام المنافسة حيث التنظيم يعمل بمبدأ عدم التمييز بين البنوك.
انسجام التنظيمات الجديدة في المدى البعيد مع أهداف اللجان و المنظمات الدولية.
استقرار و تدعيم النظام المصرفي .
و تتعلق القواعد المؤسسة عن طريق بنك الجزائر لضمان توازن البنوك ما يلي[2]:
نسبة الملاءة الإجمالية و التي هي اليوم: 8%.
نسبة مقسم الأخطار: و ذلك لاستبعاد صعوبات تقدير الزبائن.
نسبة السيولة: و ذلك لمقابلة خطر السيولة و قد حددت بـــ: 0.6.
و هناك شروط أخرى خارجية تتعلق بالسير الطبيعي للبنك و هي:
علاقة البنك بالدولة وممثلي السلطة،علاقة البنك مع مؤسسة الإصدار،الوصاية الوزارية

4.3 تطور نشاط البنوك و المؤسسات المالية

إن وضع البنوك في محيط تنافسي يتطلب:
تنظيم المنافسة فيما بين البنوك: للسماح ببروز خدمات بنكية نوعية ألغى قـــانون النقـــد والقـــرض الاحتكار في النشاط البنكي وفتح القطاع البنكي للمنافسة، فحسب تعديل قانون الاستثمار في 1994

(3) Riad Benmalek, opcit, P :39.
(1) IBID, P: 50 - 54.
(2) C.N.E.S, problématique de la réforme du Système bancaire Algérienne, opcit.

رخَص للمساهمين الخارجيين في رأس مال البنوك التجارية بسقف أعلى بـــ: 49%[(1)]، فبين المدة 97 و 98 دخلت حوالي 9 مؤسسات معتمدة.[(2)]

الاستثمار في القطاع البنكي: لم يعرف النظام البنكي تحولا كبيرا حيث تغلب عليه البنوك العمومية، ونشاط البنوك الخاصة يبقى محدودا برأس مال انطلق بين 3 و 20 مليون دولار فـــي نشـــاطات محدودة و هو ما يبين ضعف الاستثمار الخاص في المجال البنكي، فلابد من القيام بوظيفة هندســـة تقنية متطورة للخدمات المالية.

خوصصة البنوك العمومية: في ظل الظروف المتدهورة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وجمـــود الاقتصاد الوطني برزت مساعي خوصصة المؤسسات العمومية وتقويم الاقتصاد، فقد صدر القانون 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بالخوصصة، و تم إنشاء مجلس الخوصصة في 21 سبتمبـــر 1996، ثم لجنة مراقبة الخوصصة في 1997 ، ثم المرسوم97-12 المـــؤرخ فـــي 19 مارس 1997 لتغيير و تكميل القانون 95-22 و تماشيا مع التحولات الجديدة، بهدف تفعيل ســـير عمليات الخوصصة.

إن مشكلة خوصصة بنوك الدولة مطروحة في كثير من الدول وهي ضرورة ملحة وهناك مساعي وطرق مختلفة لخوصصة البنوك العمومية، ولكن توجد هناك طرق ربط للوصول إلى خوصصـــة جيدة للبنوك العمومية[(3)]:

يجب أن ترافق الخوصصة عملية هيكلة الديون، إعادة رسملة كاملة و إعادة صياغة طرق التسيير.

الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسيَة للانتقال إلـــى اقتصـــاد الســـوق ضـــرورية لإعـــادة الهيكلـــة والخوصصة للبنوك. فخوصصة البنوك ضرورية لـــ: الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية، عجـــز وظيفة الوساطة مما سبب عجزا في تمويـــل الأنشـــطة والاســـتثمارات، البيروقراطيـــة و تثاقـــل الإجراءات.

إذاً فخوصصة البنوك تعتبر كأحسن وسيلة لتحسين طرق التسيير و دفعها إلـــى الوســـاطة الماليـــة والفعالية.

إذاً ففي ظل المحيط الدولي الجديد وعولمة النظام المالي وتحرير التجارة والخدمات المالية، لابد من التعامل مع المصارف والشبكات الدولية للاستفادة منها و الإسراع في الإصلاحات و رفع العراقيل الإدارية ، النقدية و المالية.

فمنذ عام 1991 قد تم إضافة 29 بنكا ومؤسسة مالية[(4)]

5.3 وضعية التمويل البنكي

إن الإجراءات الاقتصادية التي تنادي بتحرير الاقتصاد الوطني ترتكز على معايير التسيير النقـــدي والمالي للاقتصاد وتؤكد على ضرورة إعادة النظر في مخطط تمويل الاقتصاد و التعامل بقواعـــد اقتصاد السوق وبالتالي تحسين طرق التمويل.

و نظرا للارتفاع الكبير في حجم القروض غير الفعَالة في محافظ البنوك، وبغرض تحسين وضعية البنوك و إعطاءها دورا أكبر في تمويل يرتكز على المردودية قامت السلطات بتغيير معدل الخصم حتى تحد من العودة الآلية للبنوك إلى بنك الجزائر.

---

(1) Riad Benmelk, opcit, P: 46.
(2) IBID, P: 47.
(3) IBID, P: 59-62.
(4) Dib Said, la Situation du système Bancaire Algérien, Mediabank, le journal interne de la Banque d'Algérie, N°: 55, Août – Sep, 2001, P : 23.

ولكن رغم ذلك ورغم إجراءات التطهير المالي استمرت المؤسسات العمومية في الاســـتدانة لـــدى البنوك، و استمرت البنوك في تقديم القروض للاقتصاد و الدولة.

جـــدول رقم: 1 : القروض للاقتصاد و الدولة 1990–2000

الوحدة: مليار د.ج

السنـــــة	القروض للاقتصاد	القروض للدولة
1990	247	167
1991	325.80	159
1992	465.2	174.1
1993	231.4	522.2
1994	305.8	468.6
1995	565.6	401.6
1996	776.8	280.5
1997	741.3	423.7
1998	731.1	542.7
1999	966.3	542.3
2000	776	636

Source :
90-93 : Place du marché des entreprises, (Page consultée le 04/01/2003), les indicateurs économiques, [En ligne], **www.business-dz.com/renseignements/algérie-indicateurs/eco1.htm**.
- 94-2000 : Ministère des Finances, (Page consultée le 04/01/2003), Situation monétaire, [En Ligne], www.finance- algéria.org/dgep/a36.htm.

جدول رقم: 2 معدل الخصم 72–2000

الوحدة: %

السنـــة	72-86	أكتوبر 86	ماي 89	90-91	91-93	94	95	96	97	98	99	2000
المعـــــدل (%)	2.75	5	7	10.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5	6

المصدر: بنك الجزائر 1972–2000
Ministère des finances, www.finance-algéria.org/dgep/a36.htm opcit.
1994–2000

4- السياسة النقدية و السوق النقدي

1.4السياسة النقدية

إن العنصر الأساسي في انتقال اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا الاقتصاد، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلـــق تحـــديات إضافية للسياسة النقدية، فيجب توفير الإطار المؤسسي لها و لأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولـت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل: فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة(1) المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانزمات اقتصاد السوق باعتبـار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسـات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم و تنظيم سوق الصرف وتحقيـق الاسـتقرار النقـدي بنوعيه(2):

أ. محاربة التضخم وهو استقرار داخلي.

ب. استقرار سعر الصرف وهو استقرار خارجي.

وقد غلب على قانون النقد والقرض الطابع النقودي فحصر الأزمة في المجـال النقـدي و سـطر الطرق الواجب إتباعها والتي لا تتعدى السياسة النقدية(3).وقامت الحكومة بوضع مشروع اقتصادي يحتوي على سياستين إحداهما تهدف إلى امتصاص الكتلة النقدية، والثانية تهدف إلى العمل علـى الرفع من العمل الداخلي، فبالنسبة للسياسة الأولى تم إدخال 5 إجراءات تتعلق بالسياسـة النقديـة وإجراءين يتعلقان بسياسة الأسعار والأجور .

فبالنسبة للسياسة النقدية تم رفع نسب الفوائد، الرفع من الاحتياطات الإجبارية للبنـوك التجاريـة، التخفيض من العملة لامتصاص فائض الدينارات(4).

أهداف السياسة النقدية: إضافة إلى ما سبق فإنها كانت ترمي إلى تحقيق الغايات التالية:

امتصاص الاتوازن على المستوى الكلي لتلطيف الضغوط التضخمية.

جعل الإصدار النقدي وسيلة لتطهير الاقتصاد والانطلاق في التنمية.

إعادة الاعتبار للقطاع المصرفي وتنشيط دور القرض في تخصيص الأموال المقترضة وتوجيـه الادخار نحو الاستثمار المنتج. ولتحقيق هذه الأهداف يمر في الواقع عن طريق المبادئ التي يمكن تلخيصها في الآتي(5):

مبدأ الفصل بين وظيفة إصدار النقود ونشاط منح القروض للاقتصاد.

إعادة الاعتبار للدينار من خلال تمكينه من القيام بوظائفه التقليدية.

تأسيس سلطة نقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض الذي يتمتع باستقلالية كبيرة في مجال عمله.

إزالة تنفيذ Démonétisation الدين العمومي الداخلي وعلى الأخص مديونيـة الخزينـة تجـاه البنـك المركزي.

2.4 تقنيات السياسة النقدية

حتى يستطيع بنك الجزائر أن يتدخل في تنشيط السوق النقدي وتوزيع القروض وبالتـالي تسـيير السياسة النقدية يحتاج إلى مجموعة من الوسائل وذلك بغرض التأثير في الائتمان، نوعه ووجهته.

سياسة إعادة الخصم

سياسة الاحتياطي الإجباري

سياسة السوق المفتوحة

معدلات إعادة التمويل:

وبصفة عامة فإن أدوات السياسة النقدية اشتملت أساسا على المراقبة المباشرة أكثـر مـن الأدوات غير المباشرة واختيار المراقبة المباشرة يبقى كذلك مبرر عن طريق ضعف الوساطة المالية فـي

(1)، (2) أ. مبارك بوعشة، السياسة النقدية و أثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية بقسنطينة، عدد 2، 1999، ص: 82.

(3) دحمان بن عبد الفتاح، مرجع سابق، ص:160.

(4) علي بطاهر، مرجع سابق، ص:198.

(5) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 277.

الجزائر وخاصة في القطاع البنكي والمتميز كذلك بتسرب هام للنقود خارج البنوك، قلة الوســاطة وتجديدات ضعيفة في مجال وسائل الدفع.

3.4 سير السياسة النقدية في ظل الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي

عرفت الجزائر في هذه المرحلة 4 اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سنتعرض إلــى مــا يتعلــق بالجانب النقدي منها فيما يلي:

الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989

الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994

اتفاق القرض الموسع، من ماي 1995 إلى ماي 1998

* محاولة تقييم لسير السياسة النقدية:

في تقييم مختصر لسير السياسة النقدية خلال هذه الفترة انطلاقا من المؤشرات النقدية والمالية لهذه الفترة التي وقّعت فيها الجزائر 4 اتفاقيات مع FMI فإن السياسة النقدية مازالت تواجه مشكلات على 3 مستويات[1]:

المستوى الأول: يتعلق بالسلطة القائمة على هذه السياسة، و هو مجلس النقد والقرض مــن ناحيــة الاستقلالية والتنظيم و التنسيق مع الجهات الأخرى.

المستوى الثاني: يتعلق بالأدوات المستخدمة حيث أهم أداة تستخدم في الجزائر هي ســعر إعــادة الخصم نتيجة ضعف السوق النقدية.

المستوى الثالث: ضعف مصرفية الإقتصاد الوطني، و هذا ما يحد من آثار السياســة النقديــة لأن الأموال المتداولة خارج القطاع المصرفي لا تخضع في الواقع لمنطق السياسة النقدية.

4.4 الكتلة النقدية وعرض النقد خلال مرحلة التسعينات

جدول رقم: 3 : تطور الكتلة النقدية PIB، السيولة، سرعة التداول و التضخم

الوحدة: %

البيـــان	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
نمو الكتلة النقدية M_2	11.31	21.34	23.95	21.61	15.31	10.51	14.4	18.66	18.64	12.9	12.9
نمو PIB	0.8	-1.2	1.6	-2.2	-1.1	4.3	4.2	7.7	0.7	3.2	2.4
سرعة تداول النقود M_2\PIB	1.55	1.90	1.87	1.74	1.61	1.96	2.80	2.55	2.15	2.17	2.05
السيولة: PIB\M_2	64	52	48.1	49.1	45.8	38.8	36.3	39.8	45	45	40.4
التضخم	16.7	22.8	31.6	32.5	29	29.8	15	7.5	5	2.6	0.34

المصدر : 90–94: F.M.I, (page consultée Le:15/01/2002)Alger et F.M.I **www.IMF.org**/external/index.htm [En Ligne],

C.N.E.S (Page Consultée le 23/05/2002), Rapport Conjoncture du 2ème Semestre, les années 1995 ,96, 97, 98, 99, 2000, [En ligne], **www.CNES.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire**.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 285 (مع تصرف).

الكتلة النقدية والإنتاج: نلاحظ من الجدول عدم التوافق بين التغير في الكتلة النقدية M_2 والتغير في PIB حيث الزيادة في M_2 لم تجد مقابل لها في سوق الإنتاج، حيث شهدت الكتلة النقدية نموا متضاعفا بين 66 و 1991 مقدرا بـ: 70 مرة، في حين إذا قدرنا ذلك مع PIB نجده لم يتضاعف إلا بـ: 27 مرة فقط خلال الفترة المذكورة [1].
و قد تراجع الإصدار النقدي بداية من 1994 بسبب السياسة النقدية الصارمة التي تطلبتها مرحلة التحول.
سيولة الاقتصاد: نلاحظ أن معدل السيولة بشكل عام مرتفع و هو ما يبين الإنتاج النقدي:
الارتفاع في سنة 93 يرجع إلى تخفيض سعر صرف الدينار، الارتفاع سنة 98 بسبب تراجع الإيرادات البترولية، و يظهر من سرعة التداول أن ظاهرة الاكتناز و ظاهرة الإصدار النقدي عرفتا تراجعا قليلا.
واستهداف التضخم يعتبر كهدف أساسي خاصة بعد 1994، والارتفاع في سنوات 90-93 ناتج عن التناقضات في الإجراءات الاقتصادية وفي سنتي 94،95 بسبب انخفاض قيمة الدينار، ثم الانخفاض بعد ذلك يرجع إلى السياسة النقدية الصارمة و إلى تراجع المديونية وخدماتها.

5.4 السوق النقدي

نشأ السوق النقدي في الجزائر في جوان 1989 كنتيجة للإصلاحات المصرفية لـ 86، 88، ثم تطور بعد صدور قانون النقد والقرض الذي وضع تنظيم السياسة النقدية وأسس السوق النقدي، و قد كان السوق النقدي متوقف أساسا على البنوك التجارية، وقد وسَع تدريجيا إلى المؤسسات المالية ثم المستثمرين التأسيسيين كصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين و التعاون، و سيطور في مرحلة قادة إلى المؤسسات الصناعية والتجارية.[2]
وقد صدر التنظيم رقم:91-08 المتضمن السوق النقدي الذي حدد العمليات والتدخلات.
ويتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي كمقرض أخير لضمان سيولة السوق وتنظيم حجمه الإجمالي، و الإجراءات المتخذة عن طريق بنك الجزائر لتنظيم السوق حسب التعليمة رقم: 28-95 الصادرة في 22 أفريل 1995 هي:
عمليات الكفالة على السندات العمومية و الخاصة
مناقصة القروض عن طريق عمليات جلب القروض.
عمليات السوق المفتوح.
وقد أسس البنك المركزي نهاية 1995 سوق صرف بين البنوك و هو سوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية أين يوافق على جميع عمليات الصرف نقدا في السوق الحاضرة Marché Spot و لأجل في السوق الآجلة Marché Forward بين الدينار الجزائري و العملات الأجنبية.
تأطير السوق البنكي: ينظّم بنك الجزائر السوق النقدي حول محورين هما: محور التعاون، محور التنافس[1]:
محور التعاون بين البنوك باتجاه تنظيم الحماية للمودعين والزبائن بأخذ مجموعة من الإجراءات تساعد على ضمان ملاءة البنوك، سيولة نظام الدفع، وتنظيم المهنة بإنشاء منظمي الجمعية الصرفية (المادة: 142)، وتنظيم المصرفة بإنشاء غرفة المقاصة و إنشاء مراكز الأخطار.

---

(1) دحمان بن عبد الفتاح، مرجع سابق، ص: 210.

(2) Riad Benmelek, opcit, P: 42.
(1) IBIB, P : 43.

محور المنافسة: وضع الشروط التنافسية للسوق قصد بروز خدمات بنكية نوعية، وفـتح القطـاع البنكي للمنافسة.

4-6- آثار السياسة النقدية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية

تعتمد فعالية السياسة النقدية بشكل عام على مدى فعالية أدواتها، التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي،الاستقرار في المستوى العام للأسعار، المحافظة على قيمة العملة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، رفع معدلات التشغيل، والتي إذا تحققت كان لهـا الأثـر الإيجـابي علـى المؤسسة الاقتصادية من خلال تكييف استراتيجياتها التأهيلية مع هذه المعطيات الكلية والاستفادة من الظروف المحيطة المناسبة لتنفيذ برامج التأهيل(2).

وكمثال على تطبيق أدوات السياسة النقدية والمتعلق بعمليات السوق المفتـوح حيـث إذا طرحـت السلطات النقدية سندات وأوراق مالية في السوق المالي لامتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن حجـم التداول السوقي، الشيء الذي يدفع بالمؤسسة الاقتصادية إلى إجراء تعديل على الاستراتيجية المالية لديها وتشتري حصتها من هذه الأوراق رفعا لعائداتها النقدية.

1- الأثر التمويلي

يظهر الأثر التمويلي على الاستراتيجية التمويلية للمؤسسة ، باعتبارها جـزءا مـن الاسـتراتيجية التأهيلية العامة للمؤسسة، من خلال حاجة البرنامج التأهيلي إلى القنوات التمويلية، ولعل من أهـم الآثارذات الطابع التمويلي ما يلي[1]:

- أثر سعر الخصم

إن السياسة النقدية التي تهدف إلى محاربة الضغوط التضخمية تعمل على استعمال أداة سعر الخصم من خلال رفع سعره، وخفض سقفه تضييقا على الكتلة النقدية مما يدفع بالبنوك إلـى رفـع سـعر الفائدة الدائنة، الشيء الذي يجعل المؤسسة الاقتصادية تتحمل تكاليف إضافية غير مبررة، مما يؤثر على الجهود الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية ومنه على برنامج واستراتيجية التأهيل.

- **أثر السوق المفتوح**
- يتأثر برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية بسياستي التوسيع والتضييق في السـيولة، حيـث إذا وسعت كان رفع سعر الفائدة تبعا لذلك، ومنه رفع تكاليف المؤسسة، الشيء الذي يـؤدي إلـى عرقلة برنامج التأهيل، أما إذا ضيقت الكتلة السيولية خفضت تبعا لذلك أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تخفيف تأهل المؤسسة من تحصل التكاليف غير المبررة.

- أثر الاحتياطي القانوني

إذا احتاجت المؤسسة الاقتصادية إلى مصادر تمويلية بنكية في ظل رفع معدلات الاحتياطي القانوني فإن ذلك يعرقل سبب ضعف القدرة الإقراضية للبنك، وتقييد الطاقة التمويلية، ممـا يعثـر عمليـة التأهيل الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية.

- أثر الرقابة الائتمانية

---

(2) عبد اللطيف بلغرسة ورضا جاوحدو، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاستراتيجية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 1، 2001، ص 171.

(1) نفس المرجع السابق، ص 179-180.

يعمل البنك المركزي على متابعة الائتمان ومراقبته نوعيـا وسـعريا، وذلـك بتفضـيل بعـض الاستثمارات على غيرها، وهي الرقابة النوعية، أما السعرية فتتمثل في تسقيف سعر الفائدة أو رفعه وخفضه بحسب الظرف الاقتصادي المناسب، وهو ما يؤثر سلبيا أو إيجابيا على برنامج التأهيل.

2- الأثر التنافسي

- **أثر الحواجز الجمركية**

- بانهيار فكرة الحمائية والانضمام المرتقب للجزائر إلى O MC انخفض هامش المناورة باستخدام أداة الحواجز الجمركية، وبالتالي صعوبة تطبيق برنامج التأهيل.

- أثر سياسة سعر الصرف

تؤثر سياسة سعر الصرف من خلال رفع سعر الواردات وتخفيض الصادرات، إذا تم تخفيض سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية تحقيقا لبعض التوازنات الكلية، مما له آثارا سلبية على تنافسية المؤسسات الاقتصادية خاصة إذا كانت تعتمد على الاستيراد في جلب تمويناتها من المـواد الأولية والتجهيزات.

- أثر الإعانات والتدعيمات

حيث كلما كانت هذه الإعانات معتبرة كلما ساعد ذلك في تحقيق المؤسسة لأهدافها، ودعم قـدرتها التنافسية.

3- الأثر التشريعي

- أثر تأطير القروض

إن الشروط التي يضعها البنك المركزي تجاه البنوك، لتقنين عملية تأطير القروض والمتمثلة أساسا في نوعية وقيمة الضمانات، مدة الاستحقاق وتاريخ التسديد، أولوية النشاطات، كل ذلك له تأثيرات على تأهيل المؤسسة الاقتصادية.

الخاتمـــة

أظهرت النتائج أن إصلاحات 86 و 1988 غير كافية، وأصبحت لا تتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، حيث أن الإصدار النقدي يبقى أحد الأشكال الرئيسية المعتمد عليها في تقـديم القـروض للاقتصاد، وازدياد العجز الموازني الذي كان يجد مصدر تمويله عـن طريـق تسـبيقات البنـك المركزي، هذه الوضعية أدت إلى وجود إختلالات متعددة، فجاء قانون النقـد والقـرض بـالتنظيم النقدي والمالي الجديد، ووضع قواعد اقتصاد السوق وإعادة هيكلة البنوك وتطهير محافظها وإعادة الاعتبار لها ووضع قواعد الحيطة والحذر وإدارة المخاطر المصرفية، و بالتالي تحقيق الاسـتقرار الاقتصادي وتحسين طرق التمويل، ولكن رغم إجراءات التطهير ورفـع معـدل إعـادة الخصـم استمرت المؤسسات العمومية في الاستدانة لدى البنوك.

أما السياسة النقدية المتبعة والتي تهدف بشكل عام إلى تحقيق الاستقرار لم تمنع من ارتفاع الكتلـة النقدية فازدادت الضغوط التضخمية وازداد الإصدار النقدي، وبعد عقد أربع اتفاقيات مع صـندوق النقد الدولي يبقى أداء السياسة النقدية ضعيفا، وضعف مصرفية الاقتصاد الوطني نتيجـة وجـود اقتصاد موازي يشكل أكثر من 20% من الناتج الداخلي الإجمالي، مما يجعل السوق المالي ضرورة في الجزائر لتدعيم نظام التمويل، ولكن رغم توافر فرص الاستثمار الكثيرة في بورصة الجزائر إلا أن أداءها يبقى ضعيفا نتيجة العراقيل القانونية ، الاقتصادية، الإدارية و الإعلامية.

المراجـــــع:

دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصاد، جامعة الجزائر (غ.م)، 1997

محمود حميدات،مدخل للتحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1996

عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، حالة النظام الضريبي الجزائري 88-1995، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، أفريل 1995

أوليه هافرليسشين و توماس وولف، محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ص: 12 + فيتر تانزي، التحول الاقتصادي و الدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل و التنمية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي، عدد 2، جوان 1999

أ. مبارك بوعشة، السياسة النقدية و أثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية بقسنطينة، عدد 2، 1999

عبد اللطيف بلغرسة ورضا جاوحدو، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاستراتيجية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 1، 2001

Riad Benmalek,la reforme du secteur bancaire en algérie,www.biu--toulouse.fr/uss/scd/memoire/reforme.html (28/04/2002).

- CNES, (page consultée le : 15/05/2002), problématique de la réforme du Système bancaire algérienne, 23/02/1999, .www.cnes.dz/bases/bibliocnes/cneshtm/plein16/BK25.htm

-Hocine Benissad,Algerie restructuration et réformes économiques 79-93,opu,1994-

-Dib Said, la Situation du système Bancaire Algérien, Mediabank, le journal interne de la Banque d'Algérie, N°: 55, Août – Sep, 2001, P : 23.